تطبيق أنظمة الجودة والبيئة ISO في بيئة الأعمال الجزائرية في ضوء التوجهات العالمية: دراسة تحليلية للفترة (1998-2017)

Application of Quality and Environment Systems ISO in the Algerian Business Environment in the Light of Global Trends: An Analytical Study for the Period (1998-2017)

بوحرود فتيحة[1]، بن سديرة عمر[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، bouhroudfatiha@yahoo.fr

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، bensediraamor@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/07 تاريخ القبول: 2019/04/20 تاريخ النشر: 2019/08/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مستوى تطبيق مواصفات الجودة والبيئة ISO في الجزائر في ضوء الاتجاهات العالمية؛ إذ تبين وجود انتشار واسع لهذه المواصفات في شتى أنحاء العالم، إلى جانب تزايد عدد شهادات ISO9001وISO14001 الممنوحة واتساع عدد المؤسسات المعتمدة لها خاصة في الاقتصاديات المتقدمة.

وقد أبرزت نتائج هذه الدراسة تأخر انتشار هذه المواصفات في الجزائر مقارنة مع بداية انتشارها على مستوى بعض الدول، نظرا للتوجه الضعيف نحو اعتماد هذه المواصفات في المؤسسات الجزائرية.

كلمات مفتاحية: أنظمة الجودة والبيئة؛ مواصفات ISO؛ ISO9001؛ ISO14001؛ بيئة الأعمال الجزائرية.

تصنيفاتJEL: M 10، M 21.

Abstract:

This paperaims to analyze the level of application of ISO quality and environment systems in Algeria in the light of global trends ;There has been a widespread presence of these standards a round the world, Along with an

المؤلف المرسل: بن سديرة عمر، **الإيميل**: bensediraamor@yahoo.fr

Increasing number of ISO9001 and ISO14001 certificates granted and the number of accredited organizations, especially in advanced economies.

On the other hand, this study explained the delay in the spread of these specifications in Algeria compared to the beginning of their spread in some countries, due to the weak tendency to wards adopting these specifications in Algerian organisations.

Keywords: Quality and Environment Systems; ISO standards; ISO9001; ISO14001; Algerian Business Environment.

Jel Classification Codes:M10, M21.

1. مقدمة:

لقد تطور استخدام المواصفات العالمية ISOفي مستوى أنحاء العالم منذ ظهور سلسلة مواصفات الجودة ISO9000سنة 1987، وهي أولى أشكال المواصفات ذات البعد العالمي الصادرة عن منظمة ISO. تلتها مجموعة متنوعة من الأشكال الأخرى، والتي تشمل مجالات مختلفة مثل البيئة (ISO14000)، أمن المعلومات (ISO27000)، الغذاء (ISO22000)....إلخ، وذلك تبعا لتطور المفاهيم الإدارية ومجالات الاهتمام المتنوعة في بيئات الأعمال الغربية.

وبالرغم من أن هذه المواصفات قد ظهرت وطبقت بداية في الدول الأوروبية، إلا أنها اعتمدت من قبل العديد من المؤسسات في شتى أنحاء العالم، خاصة في ظل انفتاح معظم الاقتصاديات والتوجه نحو تحرير التجارة البينية؛ إذ أصبح الاحتكام إلى المعايير والمواصفات ضرورة حتمية لا مفر بسبب إلغاء القيود الجمركية، وأصبحت حركة المنتجات مرهونة بمدى قبولها في الأسواق الخارجية، فتوجهت المؤسسات إلى اعتماد أنظمة الجودة العالمية كأداة تنافسية وأسلوب للتميز وتأشيرة لدخول الأسواق الأجنبية.

وتعتبر الجزائر حديثة العهد باعتماد المواصفات العالمية ISO نظرا لحداثة الإصلاحات الاقتصادية والتي بدأت منذ عام 1989 مع خيار اقتصاد السوق. ومن هذا المنظور، فكان من الضروري الارتقاء بمستوى الجودة في المنتجات التي تقدمها المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال تحديث نظم تسييرها بما يتطابق مع المواصفات العالمية. ومن جهة أخرى، ضرورة أن تنفذ الجزائر التزاماتها البيئية في أعقاب مختلف المؤتمرات والبروتوكولات التي وقعت عليها في سياق حماية البيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى تجسيد التزام المؤسسات

بسلوكها الايجابي اتجاه البيئة من خلال التكيف مع متطلبات نظم إدارة البيئة.

1.1. إشكالية البحث:

تأسيسا على ما سبق، تبرز أهمية اعتماد أنظمة إدارة الجودة والبيئة التي تقدمها المنظمة العالمية للمواصفات ISO في بيئة الأعمال الجزائرية؛ وعليه فقد تم طرح الإشكالية من خلال السؤال التالي:

ما هو واقع تطبيق أنظمة الجودة والبيئة ISOفي بيئة الأعمال الجزائرية في ظل الاتجاهات العالمية؟

2.1. فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث فقد تم اعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

توجه ضعيف نحو تطبيق الأنظمة العالمية للجودة والبيئة ISOفي بيئة الأعمال الجزائرية.

3.1. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي؛ وذلك من خلال وصف وتحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بتطور استخدام أنظمة الجودة والبيئة ISO، مع الاستعانة ببرنامج اكسل لتمثيلها وعرضها في أشكال بيانية مناسبة لطبيعة التحليل.

4.1. أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف عل مضمون أنظمة الجودة والبيئة ISO9001 وISO14001؛
- تحليل مستوى انتشار أنظمة الجودة والبيئة العالمية على مستوى المناطق المختلفة؛
- إبراز مستوى اعتماد هذه الأنظمة لدى العديد من الدول في شتى أنحاء العالم؛
- التعرف عل مستوى اعتماد هذه الأنظمة في بيئة الأعمال الجزائرية؛
- تحليل مستوى انتشار ISO9001 وISO14001في الجزائر في ضوء التوجهات العالمية.

2.مضمون أنظمة الجودة والبيئة ISO9001 وISO14001:

1.2. نظام الجودة ISO9001:

بغرض توحيد المواصفات الخاصة بالمنتجات وتطوير التعاون التقني والصناعي ومختلف المجالات الأخرى بين الدول، فقد أصدرت المنظمة العالمية للمواصفات ISO مجموعة من المواصفات، كان أولها سلسلة مواصفات ISO9000 وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها ما يلي(بوحرود، 2015، صفحة 48)(أبو الراغب و شاويش، 2016، صفحة 108):

أ. تسهيل عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات؛

ب. تنمية وتطوير مجموعة مشتركة من المقاييس في مجالات الصناعة، الخدمات، التجارة والاتصالات؛

ج. وضع المعايير والأسس اللازمة لمنح شهادة الجودة وتشجيع التجارة على المستوى العالمي؛

د. تعد وسيلة لضمان الجودة والارتقاء بالإنتاج إلى مستويات أعلى؛

هـ. هي معيار التفاهم ولغة مشتركة يتم الاحتكام إليها؛

و. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات وذلك للوفاء بالمتطلبات وفقا لأحدث الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية في مختلف المجالات؛

ن. حماية المستهلك من خلال مواصفات توضح المعايير الفنية وتحدد مستويات الجودة المقبولة والمتعارف عليها دوليا للسلع والخدمات؛

وتؤثر المواصفات على التجارة الدولية؛ فهي تعكس شكلا من أشكال المنافسة غير السعرية، كما يمكن لها أن تزيد من إمكانات التوسع في السوق ونمو التجارة الدولية من خلال تحسين المطابقة. وقد خلصت الدراسات الحديثة في أوروبا إلى أن المواصفات لها تأثير إيجابي على الاقتصاد ولعبت دورا مهما في تحسين إنتاجية العمل، كما لها تأثير كبير على الابتكار من خلال الحد من عدم اليقين، مما أدى إلى تخفيف المخاطر المرتبطة بالاستثمار في البحث والتطوير (haimowitz & warren, 2019).

إن تطور توحيد المواصفات هو استجابة لتطور بيئة الأعمال وخاصة البيئة الصناعية، وتتيح هذه المواصفات خيارا جماعيا معقولا لتلبية متطلبات جميع الأطراف المعنية (loukil, 2009, p. 42). وهو

نشاط ذو أهمية عامة يسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار، كما أنه أداة سياسة صناعية استراتيجية تمكن الجهات الفاعلة الاقتصادية من الحصول على مزايا تنافسية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المنظور الاستراتيجي لاستخدام المواصفات بالنسبة للبلدان النامية للتغلب عل القيود التجارية وتحقيق زيادة في الصادرات وذلك وفقا للأبعاد الثلاثة الرئيسية التالية (UNIDO, 2019):

- بعد التنافس: إزالة القيود على جانب العرض وتطوير القدرة التنافسية للتصنيع؛
- بعد المطابقة: تطوير وضمان توافق المنتج مع المتطلبات الفنية ومتطلبات السوق؛
- بعد التكامل: تعزيز التكامل مع الأسواق والربط بها.

ومنذ ظهورها سنة 1987، عرفت سلسلة مواصفات ISO9000 عدة تعديلات: تعديل1994، تعديل سنة 2000، تعديل سنة 2008، وآخر تعديل سنة 2015. بحيث تحدد نظام الجودة في المواصفة ISO9001. فمجال الجودة ليس ثابت ويتغير بشكل مستمر عبر الزمن، كنتيجة لتطورات الأوضاع الاقتصادية وتطور الأسواق، المنتجات والخدمات، متطلبات المتعاملين والعملاء، إلى جانب البحث عن تحسين الأداء. وللإشارة فإن هذا المجال يكون أقل أو أكثر اتساعا وذلك اعتمادا على مستوى نضج المنظمات وتطور أسواقها، والأهمية المعطاة للجودة (bazinet, nissan, & reilhac, 2015, pp. 2-3).

ويعتبر نظام الجودة ISO9001 من أحدث الأساليب الإدارية المنتهجة لدى العديد من المنظمات في إطار سعيها للتميز والتوسع في الأسواق الخارجية، ويوصف بأنه "نظام للإدارة يسمح بتوجيه ومراقبة مؤسسة ما بدلالة الجودة" (belghache, 2017, p. 88). ويجب أن يعمل بطريقة تعطي الثقة بأن : النظام مفهوم وفعال، المنتجات والخدمات فعلا تلبي متطلبات الزبائن بشكل جيد، وإعطاء أولوية للوقاية من المشاكل بدلا من اكتشافها بعد ظهورها (durand, 2016, p. 77).

2.2.نظام الإدارة البيئية ISO 14001:

تعتبر الإدارة البيئية منهجا حديثا تنتهجه العديد من المنظمات لتدعيم وتأكيد التزامها بالمسؤولية

البيئية والتقيد بضوابط الانتاج الصديق للبيئة، فهي مطالبة بمراعاة التوجه الأخلاقي الذي يرتبط بإنتاج منتجات غير ضارة بالبيئة وبالصحة العامة للمواطنين(العنزي، 2014، صفحة 544).

وتقدم الإدارة البيئية العديد من المزايا للمؤسسة؛ إذ تسمح لها بضبط تكاليفها والتحكم في مخاطرها، وتقودها إلى الابتكار وتحسين منتجاتها. وبالتالي، فإن الإدارة البيئية هي فرصة للتمييز وعامل لتعزيز القدرة التنافسية في المستقبل(mebarki, 2013, p. 77).

واستجابة للضغوط البيئية المتزايدة، جاءت سلسلة المواصفات ISO14000 كخطوة متقدمة للارتقاء بالأداء البيئي للمؤسسات، مما يمكنها من التكيف مع الضوابط البيئية المحلية والإقليمية، كما وفر بيئة عادلة للتنافس بين المنتجات المتوافقة مع البيئة والمنتجات الضارة بيئيا في السوق العالمية(العمادي، 2011، صفحة 93).ولقد عملت منظمةISOعلى ربط نظام الجودة العالميISO9001 بنظام الجودة البيئية ISO14001 لتحقيق لمجموعة من الأهداف أبرزها(سليمان، 2018، صفحة 444):

أ. إنشاء مدخل شامل لإدارة البيئة متطابق مع نظام إدارة الجودة بالمؤسسة؛

ب. تعزيز قدرات المؤسسات لتنفيذ التحسينات في الأداء البيئي والقدرة على قياسها؛

ج. إزالة العوائق التجارية غير الجمركية المرتبطة بهذا المجال.

إن نظام الجودة البيئية ISO14001هو "جزء من نظام الإدارة في المؤسسة يسعى إلى تطوير وتنفيذ سياستها البيئية وإدارة تفاعلها مع البيئة التي تتواجد فيه"(سيد، 2017، صفحة 83) وهو نظام معترف به دوليا يحدد متطلبات الإدارة البيئة، ويساعد المنظمات على تحسين أدائها البيئي من خلال استخدام أكثر كفاءة للموارد والحد من النفايات، وبالتالي الحصول على ميزة تنافسية وثقة أصحاب المصلحة (ISO, 2018)، كما يعتبر من بين أكثر الأنظمة فعالية في تحقيق أداء بيئي متميز يساعد المؤسسة على تحقيق كفاءة الأداء البيئي ذاتيا، كما تتضمن جانبا أخلاقيا أساسه المبدأ التطوعي لحماية البيئة والمحافظة عليها، ولها بعد استراتيجي وفق منظور استدامة المناقع البيئية المتحققة من الطبيعة. وهو بذلك يمثل سبيلا ناجحا لاستدامة فعاليات المؤسسة وتجسيد المسؤولية البيئية لها.

3.واقع أنظمة الجودة والبيئة العالمية ISOعلى مستوى المناطق المختلفة:

1.3. بالنسبة لنظام إدارة الجودة ISO9001:

إن التوجهات العالمية لتطبيق نظام الجودة ISO9001 متزايدة، وخاصة في الاقتصاديات المتطورة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين التاليين:

الشكل 1: عدد شهادات ISO 9001 على المستوى العالمي (1998-2017)

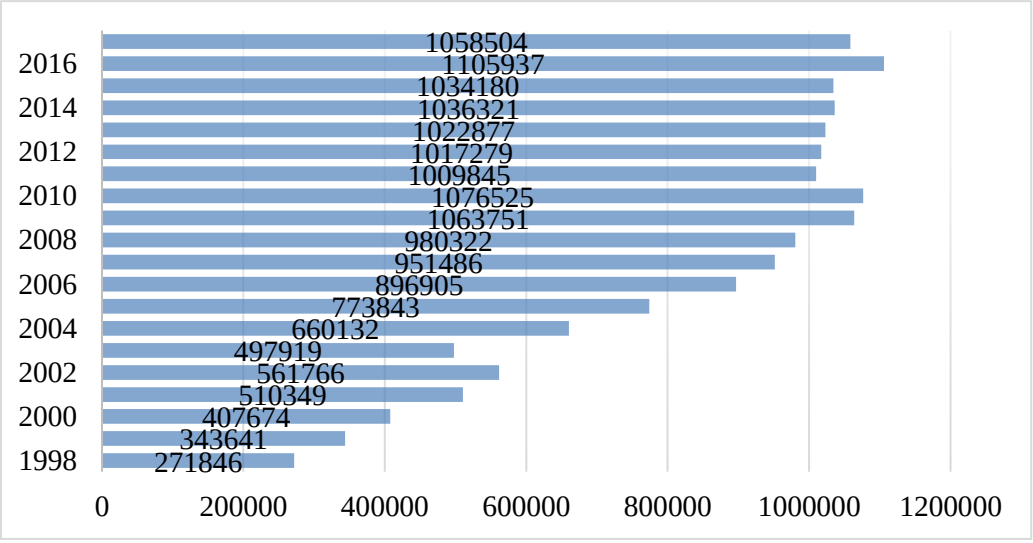

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO9001، www.iso.org، (2019/01/18).

الشكل 2: عدد الدول المعتمدة لنظام ISO 9001 للفترة (1998-2017)

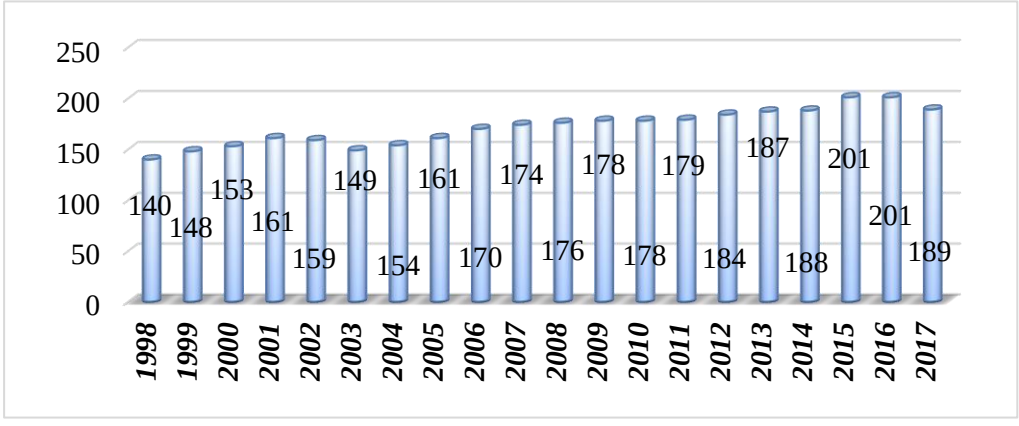

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO9001، www.iso.org، (2019/01/18).

إن التوجهات العالمية متزايدة نحو اعتماد نظام الجودة ISO9001 وذلك خلال الفترة (1998-2017) وذلك بنسب متزايدة مقارنة بسنة 1998، وتجدر الإشارة إلى تباين مستوى اعتماد هذا النظام بين مختلف الأقاليم كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 3: مستوى اعتماد نظام ISO 9001 لسنة 2017

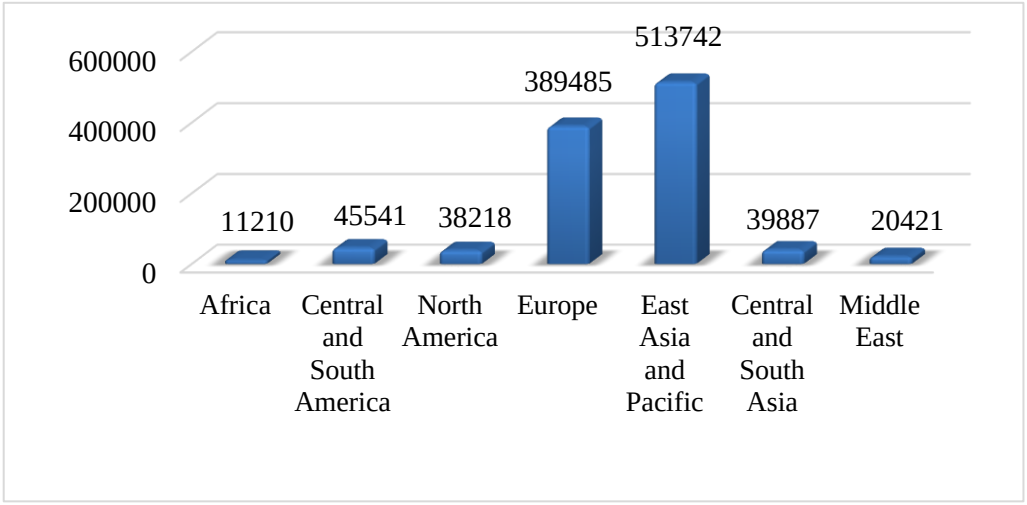

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO9001، www.iso.org،(2019/01/18).

وحسب معطيات 2017، فإن دول شرق آسيا والباسيفيك هي أكثر الدول اعتمادا لنظام الجودة ISO9001بـ 513742 شهادة من أصل 1058504 شهادة، بحيث تتصدر الصين قائمة هذه الدول بـ 393008 شهادة من إجمالي 513742 شهادة، تليها اليابان بـ 45030 شهادة، أما الدول الأوروبية فهي في المرتبة الثانية، وفي مقدمتها إيطاليا بـ 97646 شهادة من أصل 389485 شهادة، ثم ألمانيا 64658 شهادة. ومن أبرز دول وسط وجنوب أمريكا الأكثر اعتمادا لنظام الجودة ISO900 نجد البرازيل بـ.17165 شهادة، ثم كولومبيا بـ:11471 شهادة، والأرجنتين بـ:6423 شهادة.

وبالنسبة لوسط وجنوب آسيا، فالهند من أكثر الدول اعتمادا لهذا النظام بـ 36053 شهادة من أصل 39887 شهادة. كذلك، فنظام ISO9001 هو أكثر انتشارا في الو م أ وذلك بمستوى 25087 شهادة من أصل 38218 شهادة. أما بالنسبة لدول الشرق الاوسط فالإمارات العربية المتحدة، إيران، والسعودية هي الأكثر اعتمادا لهذا النظام، بمستوى شهادات قدر على التوالي بـ: 3876، 2438، 2233.

ومن جانب أخر، فالدول الافريقية هي الأقل توجها نحو اعتماد هذا النظام مقارنة ببقية الأقاليم. وتعتبر جنوب إفريقيا الأكثر اعتمادا لهذا النظام 4255 شهادة من أصل 11210 شهادة، ومصر 2116 شهادة، المغرب 857 شهادة، تونس 811 شهادة، الجزائر 458 شهادة(ISO, 2019).

2.3. بالنسبة لنظام الإدارة البيئية ISO14001:

يمكن الاعتماد على مجموعة من المعطيات الإحصائية والتي تعكس مستوى انتشار نظام الإدارة البيئية ISO14001 عل مستوى مختلف الدول والاقاليم كما هو موضح في الشكليين التاليين:

الشكل 4: تطور اعتماد نظام ISO 14001 على المستوى العالمي (2004-2017)

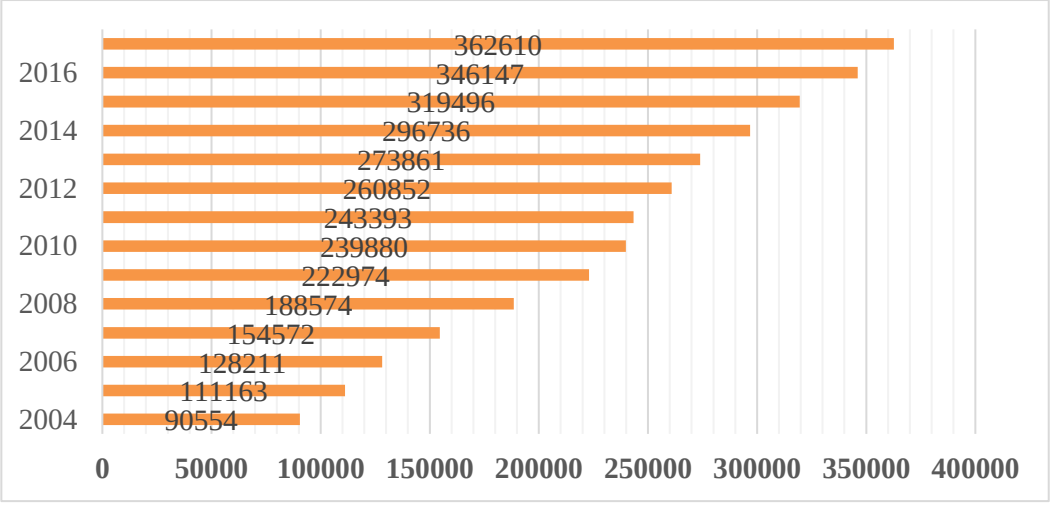

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO14001، www.iso.org،(2019/01/18).

يتضح أن اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO14001 متزايد بنسب متفاوتة وهذا ما يعكسه تطور عدد الشهادات الممنوحة على المستوى العالمي خلال الفترة (2004-2017). ومن جانب أخر، فإن عدد الدول المعتمدة لهذا النظام في تزايد مستمر، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: تطور عدد الدول المعتمدة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001للفترة (2004-2017)

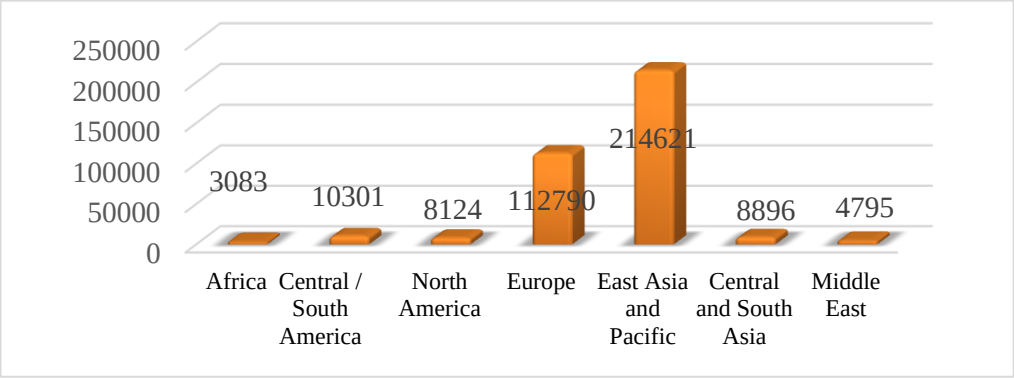

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO14001، www.iso.org،(2019/01/18).

إن تتبع تطور عدد الشهادات ISO14001 الممنوحة عالميا، وتطور عدد الدول المتحصلة عليها يشير إلى "إدراك المنظمات للفوائد الرئيسية لنظام ISO14001 في تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة، وتحقيق مزايا تسويقية، وتؤكد بعض المنظمات على تحقيق تخفيض في التكلفة (استهلاك أقل وانبعاثات أقل ونفايات أقل) إضافة إلى نتائج بيئية جيدة، وتحسينات تنظيمية أفضل" (ciravegna & da fonseca, 2015, p. 42).وللإشارة فمستوى اعتماد هذا النظام تختلف باختلاف المناطق والاقتصاديات، ويمكن توضيح تطور اعتماد ISO14001 على المستوى العالمي من خلال الشكل التالي:

الشكل 6: اعتماد نظام ISO14001 لسنة 2017

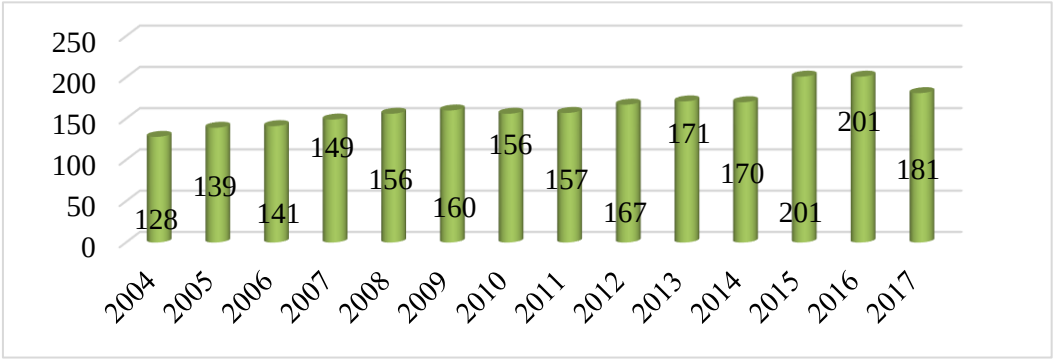

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات ISO14001، www.iso.org،(2019/01/18).

وحسب معطيات الشكل (5) والشكل (6) يمكن القول بأن اعتماد نظام ISO14001 يتميز بانتشار واسع في مختلف أنحاء العالم؛ إذ يلقى قبولا واسعا لدى مختلف المنظمات الراغبة في مطابقة نظم

إدارتها البيئية مع نظام ISO14001 فعدد المنظمات المطبقة لهذا النظام تطور بنسب متزايدة اعتبارا من سنة 2004، غير أن ما يمكن ملاحظته هو تباين مستوى اعتماده على مستوى الدول، وحسب إحصائيات سنة 2017 نجد أن دول شرق أسيا والباسيفيك هي أكثر الدول اعتمادا لهذا النظام، ومن أبرزها الصين بـ 165665 من أصل 214621 شهادة. إلى جانب ذلك، فهذا النظام ينتشر بشكل واسع في الدول الأوروبية، ومن أبرزها المملكة المتحدة بـ17559 شهادة، ايطاليا بـ14571 شهادة، إسبانيا بـ13053 شهادة، ألمانيا بـ12176 شهادة من أصل 112790 شهادة. وما يمكن ملاحظته أن نظام ISO14001 ينتشر بشكل ضعيف في بقية المناطق، ولكن يمكن التمييز بين مجموعة من الدول تعتبر الأكثر استخداما لهذا النظام ضمن هذه المناطق، مثل كولومبيا بـ2954 شهادة والبرازيل بـ2948 شهادة من أصل 10301 شهادة لدول وسط وجنوب أمريكا، الو م أ بـ5251 شهادة من أصل 8124 شهادة في شمال أمريكا.

وتعتبر الهند من أكثر دول وسط وجنوب آسيا اعتمادا لنظام ISO14001بـ7887 شهادة من أصل 8896 شهادة كما تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول الشرق الأوسط اعتمادا لهذا النظام بـ1711 شهادة من أصل 4795 شهادة. أما على المستوى الافريقي وهي المنطقة الأقل توجها نحو اعتماد هذا النظام بـ3083 شهادة فتعتبر جنوب إفريقيا الأكثر تطبيقا للنظام في المنطقة بـ1230 شهادة.

وقد أشارت إحدى الدراسات(loukil، 2009، صفحة 41)إلى أن المنظمات الآسيوية تخشى أن يستخدم معيار ISO14001 كحاجز أمام صادراتها إلى أوروبا، وهذا يفسر تزايد اهتمامها بالمطابقة مع هذا النظام. وفي نفس السياق تشير الدراسة إلى أن تزايد عدد الشهادات في أوروبا يفسر بموجب متطلبات عملاء معينين. وفي المقابل، كانت المنظمات الأمريكية مترددة في استيفاء المعايير البيئية لأنها شعرت بأن الأنظمة الأمريكية كانت أكثر صرامة من ISO14001.

إن عدد شهادات المطابقة لنظام ISO14001 في تزايد مستمر، وهو ما يعكس التوجهات الإيجابية لمنظمات الأعمال في المحافظة على البيئة، والمساهمة في تجسيد البعد البيئي ضمن العملية التسييرية، وذلك في إطار أبعاد التنمية المستدامة التي ميزت اتجاهات مختلف الاقتصاديات خاصة مع بداية القرن الواحد والعشرين.

إلى جانب ذلك، فحصول المنظمة على الإشهاد بالمطابقة لنظام الإدارة البيئية هو سبيل ناجح لتحقيق التميز البيئي والوصول إلى الحد من التلوث الناتج عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية(بوحرود و عبد الصمد، 2018، صفحة 10)، وأيضا فزيادة حدة المشكلات البيئية وتزايد الضغوطات الحكومية من خلال القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة كعوامل ساهمت في سعي المنظمات الى المطابقة مع نظام ISO14001 بحثا عن التميز وتسهيلا لدخول الاسواق الدولية.

ويمكن تفسير هذه الزيادة بمجموعة من العوامل، أهمها(بوحرود، بن سديرة، و بوسلمة، 2018، صفحة 11):

أ. اتجاهات معظم المنظمات على المستوى العالمي نحو تطبيق المداخل الحديثة في التسيير، والتي تؤكد على تعظيم مساهمة المنظمة في حماية وتطوير البيئة وانتهاج نظام إدارة بيئية فعال لتحقيق ذلك؛

ب. الانتشار الواسع للمنظمات في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى توسع نشاطها الجغرافي، وتعاملها مع قاعدة كبيرة من العملاء في مناطق جغرافية متنوعة؛

ج. التوجه التسويقي الحديث الذي يؤكد على شمولية العمليات التسويقية لمختلف الأبعاد الاجتماعية الأخلاقية والبيئية، والذي تزايد معه وعي المستهلكين بأهمية استهلاك المنتجات الخضراء للمساهمة في استدامة البيئة والمحافظة عليها؛

د. تزايد الاهتمام على مستوى الدول بالاعتبارات البيئية (في إطار اتفاقيات حماية البيئة)، وهذا ما شكل ضغطا كبيرا على المنظمات من خلال القوانين والتشريعات المختلفة التي تتبناها العديد من الحكومات؛

هـ. اعتماد منظمات الأعمال على نظام ISO14001بهدف تدعيم الوضع التنافسي لها في الأسواق على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة في ظل تفاقم المشكلات البيئية الناتجة عن نشاط الأعمال؛

و. إلى جانب ما سبق، فـ ISO14001قد أصبح يوضع كشرط للتعاقد مع أطراف أجنبية، وبذلك فهو يمثل أحد أشكال العوائق غير الجمركية للتجارة الخارجية.

كما يتفق الأكاديميون بشكل عام على أن تطبيق ISO14001قد يؤدي إلى العديد من النتائج مثل: تحسين الأداء البيئي والكفاءة والربحية، تحسين صورة المنظمة، وتحسين رضا العملاء، وتحسين نتائج

الموظفين، وتدعيم القدرة التنافسية، وتطوير العلاقة مع أصحاب المصلحة. ويمكن تحقيق ذلك عندما يتم تحديد الجوانب البيئية وإدارتها لمنع التلوث، وتحسين الأداء البيئي والامتثال للقوانين، خاصة في ظل التوجهات الراهنة المتزايدة والمعقدة، بحيث تتطلب بيئة ديناميكية ومستدامة في المستقبل.

4. تحليلواقع تطبيق نظام الجودة والبيئة ISO في الجزائر:

يمكن تحليل واقع تطبيق نظام الجودة والبيئة في الجزائر من خلال جانبيه المتعلقين بـ ISO9001وISO14001.

1.4. تحليل واقع تطبيق نظام إدارة الجودة ISO9001 في الجزائر:

إن تطبيق نظام ISO9001 في بيئة الأعمال الجزائرية ظاهرة حديثة، إذ أول ظهور لهذه المواصفة في الجزائر كان سنة 1998، وبعدد محدود جدا قدر بـ2 شهادة حيث أن الشهادة الأولى التي تتوافق مع متطلبات إصدار ISO9002 لعام 1994 صدرت في يوليو 1998لصالح الشركة الوطنية لصناعات الأجهزة المنزلية ENIEM؛ وفيما يلي تطور عدد الشهادات الممنوحة في الجزائر من خلال الجدول (1):

الجدول 1: تطور اعتماد نظام الجودة ISO9001 في الجزائر للفترة (1998-2017)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	2	4	9	12	39	43	126	185	103	171
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	159	250	362	268	427	540	396	569	543	458

Source :https://www.iso.org,(18/01/2019).

الشكل 7: عدد شهادات ISO 9001 في الجزائر للفترة (1998-2017)

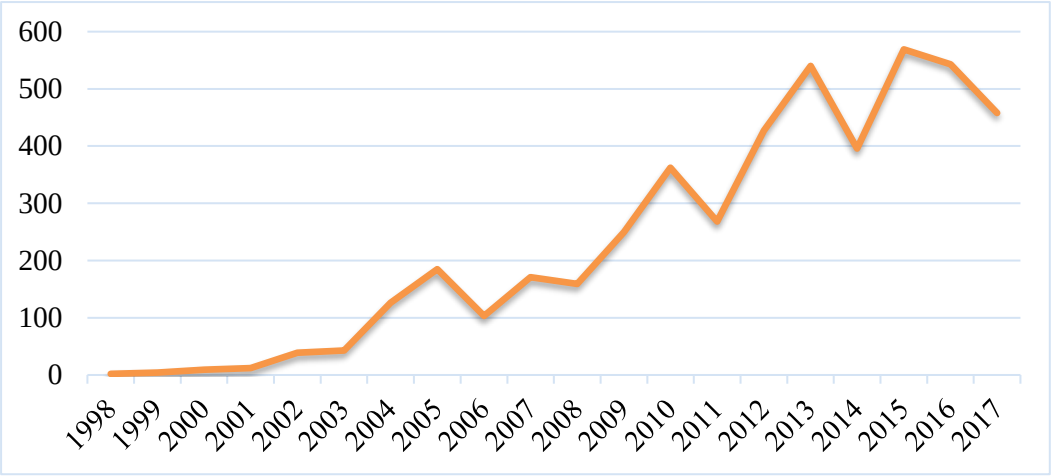

المصدر: التمثيل البياني لمعطيات الجدول (1).

ويتضح أن اعتماد ISO9001 في الجزائر خلال الفترة من 1998-2001 قد كان محدودا جدا إذ لم يتعدى عدد الشهادات الممنوحة 12 شهادة لسنة 2001 وبداية من سنة 2002 ارتفع عدد الشهادات إلى 39 شهادة، وفي سنة 2004 أصبحت126 شهادة، وتزايد هذا العدد بشكل مستمر وبنسب متزايدة خاصة خلال الفترة (2005-2013) وإلى غاية 2017 تزايد عدد الشهادات الممنوحة للمؤسسات الجزائرية بشكل متذبذب.

وقد يفسر التأخر في اعتماد ISO9001 ومحدودية انتشاره في بيئة الأعمال الجزائرية في ضوء هذه التوجهات العالمية والاقليمية والدولية بجملة من العوامل أبرزها ما يلي(tcham, 2010, p. 05):

أ. نظام الأسعار المسير لا يسمح للمؤسسة بتوجيه خياراتها الاقتصادية أو تطوير إمكانياتها الإنتاجية، لأن الأسعار ليست مجزية (معوضة) وهي في كثير من الأحيان أقل من تكاليف الإنتاج؛

ب. محدودية المعلومات المتعلقة بوضعية السوق تمثل عائقا أمام تحسين جودة المنتجات، إضافة إلى طبيعة المستهلك الجزائري وسلبيته اتجاه البحث عن الجودة في المنتجات؛

ج. تخفيض قيمة العملة الوطنية المتواصل أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات، وفي ظل افتقارها إلى موارد من العملات الأجنبية تجد نفسها أمام طريق مسدود فيما يتعلق بقطع غيار المعدات ومواد خام متدهورة؛

د. محدودة خدمات دعم ومساندة المؤسسات من خلال إجراءات مثل التقييس، إصدار الشهادات، التدريب والاستشارات، والتي لا تلبي رغبات المؤسسات من حيث الجودة؛

هـ. نقص الكفاءات التسييرية الديناميكية والمبدعة لدى المسيرين في القطاعين العام والخاص جعل العمل روتيني وبيروقراطي وهذا كان له آثارا سلبية على تطوير ممارسات الجودة في كثير من المؤسسات.

2.4. تحليل واقع تطبيق نظام إدارة الجودة ISO14001 في الجزائر:

بدأ العمل بنظام ISO14001 في الجزائر خلال سنة 2004 بحيث بلغ عدد الشهادات الممنوحة 3وخلال سنة 2005بلغ6 شهادات، وتطور هذا العدد بنسب متزايدة مقارنة بسنة 2004.

الجدول 2: تطور اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في الجزائر للفترة (2004-2017)

السنة	عدد الشهادات	السنة	عدد الشهادات
2004	3	**2011**	66
2005	6	**2012**	88
2006	6	**2013**	101
2007	17	**2014**	92
2008	24	**2015**	102
2009	37	**2016**	101
2010	86	**2017**	77

Source: www.ISO.org,(19/01/2019).

الشكل 8: تطور نظام ISO 14001 في الجزائر للفترة (2004-2017)

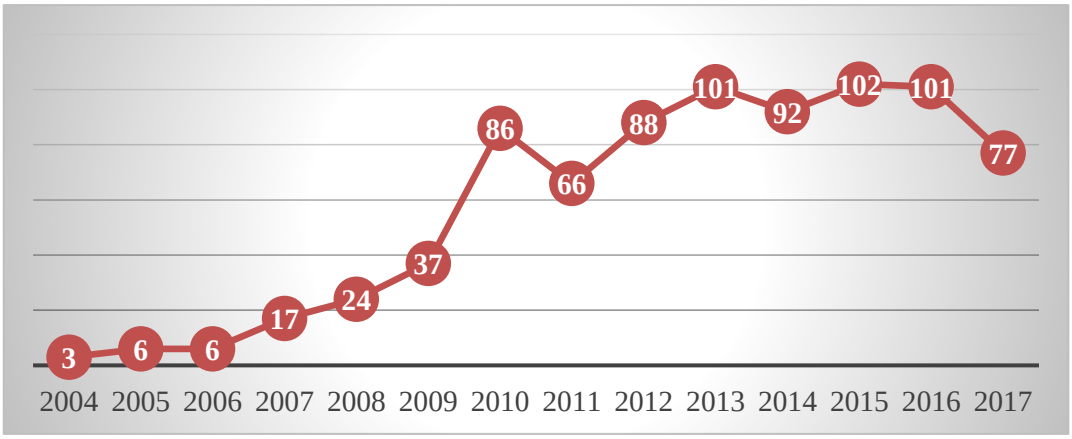

المصدر: التمثيل البياني لمعطيات الجدول (2).

ويتضح أن عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة ISO14001 في تزايد مستمر وذلك مقارنة بسنة 2004. وهذا قد يفسر بزيادة الوعي البيئي لدى هذه المؤسسات، و قد ينعكس ذلك إيجابيا على سلوكها اتجاه البيئة، ومن جهة أخرى فإن تزايد عدد المؤسسات المتحصلة على هذه الشهادة ترافق مع تزايد اهتمام الدولة بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتركيزها على ضرورة تجسيد البعد البيئي في العمليات التسييرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة في ظل التشريعات والضوابط التي وضعتها الدولة لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، ومختلف المؤتمرات التي شاركت فيها الجزائر والمتعلقة بالبيئة ومجمل الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها في هذا المجال. كما أن التزام هذه المؤسسات بالمسؤولية البيئية يمكن تفسيره بالسعي إلى التميز ودخول الأسواق الدولية، باعتبار أن شهادات الجودة تعتبر من الحواجز الغير جمركية، وأن حيازة المؤسسة لشهادة ISO14001 يعتبر فرصة للتصدير والتعامل مع المؤسسات الدولية التي تفرض هذا النوع من الشهادات ضمن شروط التعاقد.

ورغم هذا التطور المتزايد إلا أن انتشار نظام الإدارة البيئية ISO14001 في الجزائر يعتبر محدودا بالمقارنة مع مستوى انتشاره في العديد من الدول والأقاليم على المستوى العالمي، وخاصة على المستوى الإفريقي؛ حيث جاءت الجزائر بـ77 شهادة من أصل 3080 عل المستوى الأفريقي حسب إحصائيات 2017) في حين نجد مصر بـ721 شهادة، المغرب بـ176، تونس بـ216 شهادة (ISO, 2019).

وفي ظل تحليل هذه المعطيات، يمكن القول بأن الفرضية التي تأسس عليها البحث صحيحة؛ فالجزائر تعتبر ضعيفة التوجه نحو اعتماد كل من نظام ISO9001 ونظام الإدارة البيئية ISO14001.

5. خاتمة:

يعد الاهتمام بمجالات الجودة والبيئة ضرورة حتمية لتدعيم الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والدولي؛ خاصة في إطار الشراكة الأورو متوسطية، وترتيبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛ إذ أن تحرير التجارة الخارجية يضع المؤسسات الجزائرية أمام تحد تنافسي كبير مفروض عليها من قبل الشركات الدولية، هذا من جانب. إضافة إلى أن هذا الانفتاح قد جعل المواصفات العالمية للجودة والبيئة ذات أهمية بالغة بالنسبة لتسويق المنتجات في الأسواق الدولية التي تشترط معايير محددة للجودة والإنتاج الصناعي. وفيما يلي

مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من هذه الدراسة تعقبها جملة من المقترحات.

1.5. الاستنتاجات:

تبين من خلال هذه الورقة البحثية أنه إضافة إل حداثة تطبيق أنظمة الجودة والبيئة في الجزائر، فاعتمادها محدود جدا، وذلك في ضوء مجموعة المعطيات الإحصائية المشار إليها. وعليه فقد تم التوصل إل مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

– يعد تطبيق أنظمة الجودة والبيئة ISOواسع الانتشار في الاقتصاديات المتطورة؛ نظرا لاعتماد مختلف المؤسسات والشركات العاملة في هذه الاقتصاديات على هذه الأنظمة كسلاح تنافسي للتوسع في استثماراتها وحصصها السوقية على المستويين الداخلي والخارجي، وهذا كنتيجة مباشرة لاهتمامها بتطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة والتي ظهرت وطورت في بيئات أعمال غربية، كما أن استخدام مواصفات الجودة كان بداية في الصناعات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وانتقل فيما بعد إلى مختلف مجالات النشاط الصناعي ثم القطاع الخدمي؛

– تباين مستوى اعتماد هذه الأنظمة بين مختلف الدول الصناعية؛ إذ نجد ايطاليا، والمانيا والهند واليابان من بين أكثر الدول التي ينتشر فيها تطبيق مواصفات الجودة والبيئة بشكل واسع، غير الصين تحتل مركز الصدارة وهذا راجع بطبيعة الحال لرواج المنتجات الصينية المتنوعة في مختلف الأسواق العالمية والدولية، وبالتالي فالشركات الصينية تلجأ إلى الإشهاد بالمطابقة مع ISO9001وISO14001 كسبيل لاكتساح الأسواق الأوروبية والتي تضع هذه المواصفات كشروط أساسية لدخول المنتجات إلى أسواقها، إضافة إلى أن هذه المواصفات توضع كشروط للتعاقد على مستوى العديد من المناطق في العالم؛

– على خلاف بقية المناطق، نجد أن مواصفات الجودة والبيئة ISO أقل انتشارا في افريقيا نظرا لضعف اقتصاديات الدول الافريقية وحداثة قطاعاتها الصناعية، إل جانب محدودية قدراتها التصديرية.

– يرتبط تطبيق أنظمة الجودة والبيئة في الجزائر ارتباطا وثيقا بمجموعة المتغيرات الاقتصادية والمعلومات المتعلقة بوضعية السوق، إلى جانب ذلك فالثقافة الاستهلاكية للفرد الجزائري تختلف بشكل واضح عن أنماط

الاستهلاك في الدول الغربية بشكل عام؛

– يعتبر اهتمام الجزائر بالجودة ظاهرة حديثة نظرا لحداثة نظام التقييس الجزائري الذي بدأت تبرز معالمه في فترة السبعينيات من القرن العشرين، ثم تطور مع تزايد اهتمام الدولة بتنمية القطاع الصناعي ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية المتعددة المجالات، أين برزت الحاجة إلى وجود مقاييس وطنية للجودة، وحتمية التكيف مع المواصفات الدولية في هذا المجال، مع ضرورة إرساء الضوابط البيئية التي تلتزم بها المؤسسات للحد من التلوث الصناعي؛

–تتسم بيئة الأعمال الجزائرية بمجموعة من التحديات التي تفرضها تطورات الأوضاع الاقتصادية للدولة وبالتالي فتطبيق أنظمة الجودة والبيئة، قد يمثل سبيلا لمعالجة جوانب الضعف الداخلية وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تفرضها البيئة الخارجية؛

2.5. المقترحات:

يتطلب الانفتاح العالمي للأسواق، بمشاركة الجزائر في منظمة التجارة العالمية وارتباطها بالاتحاد الأوروبي أن تنتهج المؤسسات المداخل الحديثة للإدارة والتي تجتمع أغلبها على ضرورة تحقيق الجودة والمحافظة على البيئة وذلك في إطار مسؤولية المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح ومسؤوليتها البيئية، خاصة في ظل ظهور أنماط الاستهلاك الأخضر في شتى أنحاء العالم. ويتحقق ذلك من خلال فهم ودراسة السوق بشكل معمق، مع ضرورة التكييف مع الإصدارات الجديدة لمواصفات الجودة والبيئة ISO التي تؤكد بشكل رئيسي على إدارة المخاطر بالنسبة لنظم الجودة في المؤسسة وأخذ المبادرات الاستباقية في مجال الإدارة البيئية، وبهذا الشكل تتجنب استبعادها واختفائها بسبب نقص القدرة التنافسية.

كما أن الدمج الناجح وبشكل واسع لهذه المواصفات يستلزم نهجا قائما على القدرة التعلمية المتطورة والمستمرة للمؤسسة، تتمكن عندها من تثبيت أسس ومفاهيم إدارة الجودة على المستوى الداخلي وعلى المستوى البيئي، وهذا في حد ذاته يتطلب مزيدا من دعم الدولة مع تطوير منظومة المؤسسات الفاعلة في هذا المجال خاصة من حيث الآتي:

– تحديث الإطار القانوني والتشريعي الخاص بممارسة النشاط الاقتصادي والذي يوفر حماية مختلف القطاعات

البيئية المتضررة، وتشجيع مكافحة التلوث من خلال الضغط على المؤسسات لتبني أنظمة الإدارة البيئية؛

– تطوير منظومة التقييس الوطنية ومرافقة ودعم المؤسسات في عملية الإشهاد بالمطابقة مع المواصفات الدولية ISO، واعتماد مخابر المراقبة؛

– تفعيل دور المؤسسات البيئية وشراك الأطراف ذات المصلحة وتعزيز اللوائح البيئية وإلزام المؤسسات بالامتثال لها؛

– التوعية من قبل الإدارات البيئية بشأن أهمية إنشاء أنظمة إدارة بيئيةISO خاصة المؤسسات المصدرة أو التي تتطلع للتصدير.

6. قائمة المراجع:

Bazinet Marc, Nissan Dori et Reilhac Jean-Marie, Au Cœur de L'ISO 9001 :2015 : une passerelle vers l'excellence, (France :Afnor,2015).

BELGHACHE Safia, Les effets de la certification selon la norme ISO 9001 sur les pratiques de gestion des ressources humaines dans les entreprises algérienne, Revue DIRASSAT, Université de Laghouat, N^0 28, 2017.

Ciravegna Luis Miguel, da Fonseca Martins, ISO 14001-2015 : An Improved Tool for Sustainability, Journal of Industrial Engineering andManagement, 8 (1), 2015.

Durand Thomas, Management d'entreprise 360°,(France : Dunod, 2016).

Haimowitz Joseph et Warren Joanne, Valeur économique de la normalisation, http://guides.bibliotheques.uqam.ca, (consulté le 18/01/2019).

ISO, Une introductionà la norme ISO 14001:2015, www.iso.org, (consulté le 22/03/2018).

www.ISO.org, (consulté le 18/01/2019).

Loukil Faten , Normalisation et développement durable, revue innovations, N 29, 2009.

Mebarki Naceur, Le Développement Durable en Algérie : un état des lieux, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N° 13, 2013.

Tcham Kamel, Le management de la qualité et son rôle dans l'amélioration des pratiques des entreprises économiques algériennes, colloque

national sur : Le Management de La Qualité Totale et Le Développement de La Performance de L'Entreprise,13-14 décembre 2010, l'Université Dr Tahar Moulley Saida, Algérie.

UNIDO, Rôleof standards : A guide for small and medium-sized enterprises, www.unido.org, (consulté le 20/01/2019).

أبو الراغب محمد عدنان، مها رشيد شاويش، الاتجاهات الحديثة في المواصفات القياسية والجودة، (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016).

العمادي منير صديق سعد الله، متطلبات المواءمة بين الجودة والبيئة في ظل سلسلة المواصفات الدولية IO14000 وISO9000 : دراسة حالة معمل طاسلوجة في السليمانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،2011، الجامعة البريطانية العالمية.

العنزي سعد علي، إبداعات الأعمال : قراءات في التميز الإداري والتفوق التنظيمي، (الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2014).

بوحرود فتيحة، إدارة الجودة في منظمات الأعمال: النظرية والتطبيق، (الأردن: دار المسيرة، 2015).

بوحرود فتيحة، نجوى عبد الصمد، السلوك البيئي في ظل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر : دراسة تقييمية لتطور اعتماد نظام الإدارة البيئية ISO14001 في منظمات الأعمال **الجزائرية للفترة: 2003–2016**، الملتقى الدولي الأول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، 10-11 ديسمبر 2018، جامعة خنشلة، الجزائر.

بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر، بوسلمة حكيمة، المسؤولية البيئية للتسويق في ظل اعتماد نظام ISO14001 :2015 : دراسة تحليلية للفترة 1999-2016، الملتقى الدولي الأول: الاتجاهات الحديثة للتسويق، 2-3 ماي2018، جامعة سطيف 1، الجزائر.

سليمان نجاة فوزي صالح، الإدارة البيئية الحديثة، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2018).

سيد فاطمة زهرة، نظام الجودة المتكامل بين واقع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء : دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.